

Distr.: General
17 March 2003
Arabic
Original: English

التعاون التقني فيما بين البلدان النامية



اللجنة الرفيعة المستوى المعنية باستعراض
التعاون التقني فيما بين البلدان النامية
الدورة الثالثة عشرة
نيويورك، ٢٧-٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٣
البند ٥ من جدول الأعمال المؤقت

المبادئ التوجيهية المنقحة لاستعراض السياسات والإجراءات المتعلقة
بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٣	٧-١ مقدمة - أولا
٥	١٠-٨ تعريف التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ونطاقه وأهدافه - ثانيا
٥	١٦-١١ نبذة تاريخية - ثالثا
٨	٣٣-١٧ عمل بيونس آيرس - رابعا سياسات التعاون التقني فيما بين البلدان النامية والتقدم المحرز منذ اعتماد خطة
١٤	٣٧-٣٤ القيود - خامسا
١٥	٥٢-٣٨ المبادئ التوجيهية المنقحة - سادسا
١٥	٤٠-٣٨ السياسة العامة
١٧	٤١ التمويل
١٨	٤٢ البيانات والمعلومات
١٩	٤٣ التدريب
٢٠	٤٥-٤٤ مراكز التنسيق
٢١	٤٦ الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية
٢١	٤٧ الربط الشبكي
٢١	٤٩-٤٨ الإجراءات
٢٢	٥٢-٥٠ تقديم التقارير
٢٣	المرفق

أولا - مقدمة

١ - أعد هذا النص المنقح للمبادئ التوجيهية لاستعراض السياسات والإجراءات المتعلقة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية أساسا من أجل تقديمه إلى الجمعية العامة، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في دورتها المستأنفة لعام ١٩٩٧، عملا بالمقرر ٢/١٠ الذي اتخذته اللجنة الرفيعة المستوى في دورتها العاشرة^(١)، وتقدم هذه المبادئ التوجيهية إلى الدورة الثالثة عشرة للجنة عملا بمقررها ٢/١٢.

٢ - ووفقا لمقرر اللجنة الرفيعة المستوى المذكور أعلاه، أعدت الوحدة الخاصة المعنية بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية المبادئ التوجيهية المنقحة عقب مشاورات واسعة مع مؤسسات ووكالات منظومة الأمم المتحدة، آخذة في الاعتبار الخبرة التي اكتسبتها هذه المؤسسات والوكالات في مجال تطبيق المبادئ التوجيهية التي سبق أن أقرتها لجنة التنسيق الإدارية في عام ١٩٩٣. وهذه الوثيقة بالتالي هي ثمرة جهود متضافرة لصياغة مبادئ توجيهية على مستوى المنظومة بكاملها لغرض ضمان اتباع نهج متسق لتعزيز وتطبيق التعاون التقني فيما بين البلدان النامية من جانب مؤسسات منظومة الأمم المتحدة.

٣ - وقد استهلّت اللجنة الرفيعة المستوى المعنية باستعراض التعاون التقني فيما بين البلدان النامية عمليتها الاستعراضية بموجب مقررها ١/٧ (٦ حزيران/يونيه ١٩٩١) الذي أوصت فيه مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بعقد اجتماع استثنائي لمراكز تنسيق التعاون التقني فيما بين البلدان النامية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة في أوائل عام ١٩٩٢، بهدف إعداد مبادئ توجيهية لاستعراض السياسات والإجراءات المتعلقة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية في مختلف المنظمات. وأوصت اللجنة الرفيعة المستوى فضلا عن ذلك بأن تستعرض لجنة التنسيق الإدارية في هذه المبادئ التوجيهية وأن تحيلها إلى اللجنة الرفيعة المستوى لكي تنظر فيها وتعتمدها، من أجل أن تنفذها بعد ذلك المنظمات المعنية^(٢). وأوصت اللجنة كذلك بأن ترصد لجنة التنسيق الإدارية تنفيذ المبادئ التوجيهية بصورة منتظمة من خلال اجتماعات مراكز تنسيق التعاون التقني فيما بين البلدان النامية التابعة لمنظمات الأمم المتحدة.

٤ - ورحب مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بمقرر اللجنة الرفيعة المستوى، واقترح على مدير البرنامج تسهيل تنفيذ المبادئ التوجيهية بالتعاون مع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة الأخرى وتقديم تقرير إلى المجلس في دورته الأربعين في عام ١٩٩٣. وأحاطت اللجنة الرفيعة المستوى علما مع الارتياح في دورتها الثامنة المعقودة في عام ١٩٩٣ بالمبادئ

التوجيهية التي وافقت عليها لجنة التنسيق الإدارية، ودعت مؤسسات منظومة الأمم المتحدة إلى تطبيقها على أساس تجريبي^(٣).

٥ - وقامت اللجنة الرفيعة المستوى في دورتها العاشرة بمبادرات أخرى لتكفل استعراض وتنقيح المبادئ التوجيهية، التي كانت تطبق على أساس تجريبي منذ عام ١٩٩٣، توطئة لتطبيقها على نحو أوسع وتبعاً لذلك طلبت اللجنة في مقررها ٢/١٠ المؤرخ ٩ أيار/مايو ١٩٩٧، من مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، القيام بمشاورات مع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها وتقديم توصيات بهذا الشأن إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والخمسين، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لمزيد من النظر فيها واعتمادها، أملاً في تقديم هذه التوصيات إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين في سياق استعراض السياسة العامة الذي يتم كل ثلاث سنوات للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية^(١).

٦ - وعملاً بأحكام المقرر ٢/١٠ للجنة الرفيعة المستوى، أجريت في ١٢ أيار/مايو ١٩٩٧ مشاورات تحضيرية تتعلق بإعداد المبادئ التوجيهية المنقحة في اجتماع لمراكز التنسيق لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها دعت إليه الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وبالرغم من الاعتراف بفعالية المبادئ التوجيهية وأهميتها لتعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، اتفق على زيادة تنقيح هذه المبادئ التوجيهية واستكمالها وعلى عقد مشاورات مع جميع الوكالات والمؤسسات بهدف التوصل إلى اتفاق مشترك بشأن الموضوع. وفي ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩٧ قدم مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مشروع مبادئ توجيهية منقحة إلى رؤساء مؤسسات ووكالات منظومة الأمم المتحدة الذين أبدوا عديداً من الملاحظات والتوصيات جرى إدراجها في النص.

٧ - وتتجه المقترحات التي تحويها هذه الوثيقة في أغلبها إلى تأكيد المبادئ التوجيهية التي وافقت عليها لجنة التنسيق الإدارية ورحبت بها فيما بعد اللجنة الرفيعة المستوى في عام ١٩٩٣. ومع ذلك أدخلت بعض التنقيحات من أجل جعل المبادئ التوجيهية أكثر اتساقاً مع التوجه والتركيز الاستراتيجيين للقرير المتعلق بالاتجاهات الجديدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية^(٤) الذي أعد بناءً على طلب الجمعية العامة في عام ١٩٩٤^(٥). ولإدراج الآراء التي عبرت عنها مختلف مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها بشأن الموضوع. وتستند التنقيحات الأخرى إلى التوجيهات المتعلقة بالسياسة العامة النابعة من مقررات وقرارات حديثة للجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي واللجنة الرفيعة المستوى المعنية

باستعراض التعاون التقني فيما بين البلدان النامية والمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

ثانياً –

تعريف التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ونطاقه وأهدافه

٨ - التعاون التقني فيما بين البلدان النامية هو في جوهره عملية يسعى من خلالها بلدان ناميان أو أكثر إلى تحقيق التنمية الفردية أو الجماعية من خلال التبادل التعاوني للمعارف والمهارات والموارد والدراية التقنية. وفي أفضل الأحوال تتولى البلدان النامية نفسها مباشرة أنشطة هذا التعاون التقني وتنظيمها وإدارتها حيث تقوم حكوماتها بالدور القيادي، معتمدة في ذلك على المؤسسات العامة والخاصة والمنظمات غير الحكومية والأفراد. والتعاون التقني فيما بين البلدان النامية متعدد الأبعاد من حيث نطاقه، ويمكنه بالتالي أن يشمل كل القطاعات وكل أنواع أنشطة التعاون التقني للبلدان النامية بغض النظر عما إذا كانت ذات طابع ثنائي أو متعدد الأطراف أو دون إقليمي أو إقليمي أو أقاليمي. ويتمثل التحدي القائم في الاستفادة من النهج والطرق والتقنيات الابتكارية التي تُكيف على وجه الخصوص وفقاً للاحتياجات المحلية وتستند، من ثم، على أشكال التعاون التقني القائمة التي ثبتت جدواها.

٩ - وترد الأهداف الرئيسية للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية تفصيلاً في خطة عمل بوينس آيرس لتشجيع وتنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية^(٦) التي اعتمدت في مؤتمر الأمم المتحدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية المعقود في بوينس آيرس في الفترة من ٣٠ آب/أغسطس إلى ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨^(٧).

١٠ - وتقدم خطة العمل في الأساس إلى المجتمع الدولي مبادئ توجيهية لحل المشاكل التي تواجهها البلدان النامية في سعيها لمواجهة تحديات التنمية في مرحلة ما بعد انتهاء الاستعمار. وقد جعلت المقترحات المتضمنة في التقرير المعني بالاتجاهات الجديدة^(٤) خطة العمل أكثر وضوحاً بتوفير جملة من النهج الابتكارية للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية في سياق التحديات الجديدة التي تواجهها هذه البلدان، في غمرة الاتجاهات الحالية نحو العولمة وتحرير الأسواق.

ثالثاً – نبذة تاريخية

١١ - يشكل تشجيع التعاون التقني فيما بين البلدان النامية موضوعاً هاماً في مجال التعاون الإنمائي لردح من الزمن يعود إلى أواخر السبعينات، في أعقاب اعتماد خطة عمل بوينس

آيرس في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وتوفر خطة عمل بوينس آيرس التي أيدتها الجمعية العامة في دورتها الثالثة والثلاثين الإطار التشريعي الأساسي للبلدان الأعضاء، ولجهاز الأمم المتحدة الإنمائي، في المساعي الرامية إلى تعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية.

١٢ - والغاية النهائية للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية هي تعزيز الاعتماد على الذات وطنيا وجماعيا فيما بين البلدان النامية من جهة، وتعزيز الترابط العالمي من جهة أخرى. وبتعزيز التعاون التقني فيما بينها تزيد البلدان النامية من اعتمادها على الذات من خلال تسخير القدرات الموجودة في بلدان الجنوب والاستفادة منها. وتأكيدا لاستمرار أهمية الترابط في التعاون الدولي من أجل التنمية، تؤكد خطة عمل بوينس آيرس على أن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية مكمل للتعاون الإنمائي التقليدي بين الشمال والجنوب وليس بديلا له. وتلقى خطة العمل المسؤولية الأولى في تنظيم التعاون التقني فيما بين البلدان النامية وإدارته وتمويله على عاتق البلدان النامية، ولكن، ينتظر من جهاز الأمم المتحدة الإنمائي أن يقوم بدور المحفز والمشجع. وتشير الخطة بصفة خاصة إلى أنه يتعين على جهاز الأمم المتحدة الإنمائي أن يكون متشبعا بأكمله بروح التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، وأن تقوم مؤسسات المنظومة بدور بارز كمحفز ومشجع.

١٣ - ونظرا لأن المسؤولية الرئيسية فيما يخص التعاون التقني فيما بين البلدان النامية تقع على عاتق البلدان النامية نفسها، فإن دور جهاز الأمم المتحدة الإنمائي هو إلى حد كبير دور داعم لجهود هذه البلدان. ويتعين اعتبار المساعدة المالية وغيرها من أشكال المساعدة المقدمة من منظومة الأمم المتحدة مكاملة وليست بديلا لموارد وجهود البلدان النامية نفسها، وقد أيدت وحدة التفتيش المشتركة هذا الموقف^(٨).

١٤ - وأعادت الجمعية العامة التأكيد مرارا على الصلاحية المستمرة لخطة عمل بوينس آيرس، هو ما فعله أيضا المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومؤتمرات ومجالس إدارة كثير من الوكالات المتخصصة. وقد أشار قرار الجمعية العامة ١٥٩/٤٦ إلى أن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية يظل عنصرا أساسيا للتعاون الاقتصادي الدولي، كما ذهبت في قرارها ١٧٢/٤٨ إلى أبعد من ذلك، فحثت الدول الأعضاء وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وسائر منظمات جهاز الأمم المتحدة الإنمائي على إعطاء أولوية عليا ودعم كامل للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، كل في مجال اختصاصه. ووجهت الجمعية في قرارها ٩٦/٤٩ اهتمامها لصياغة رؤية جديدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية انطلاقا من التحديات الجديدة التي تواجهها البلدان النامية، وطلبت بالتالي من اللجنة الرفيعة المستوى أن تتداول

بشأن السياسات المحددة والتدخلات التنفيذية التي تمكن البلدان النامية من مواجهة التحديات التي يشكّلها النظام الاقتصادي العالمي الآخذ في الظهور. وعلى أساس هذا القرار، أقرت الوحدة الخاصة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية مشاورات واسعة النطاق، وصاغت مقترحات شاملة في تقريرها عن الاتجاهات الجديدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية^(٤)، الذي رحبت به بعد ذلك منظمات ووكالات الأمم المتحدة وأقرته اللجنة الرفيعة المستوى، والمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وفي القرار ١١٩/٥٠ اعتمدت الجمعية العامة أيضا التوصيات التي تضمنها التقرير، ودعت جميع الحكومات ومؤسسات الأمم المتحدة المعنية، والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف للنظر في إمكانية زيادة حصص الموارد المخصصة للتعاون التقني والاقتصادي فيما بين البلدان النامية. كما حظي التعاون التقني فيما بين البلدان النامية بتأييد كبير في تقرير لجنة الجنوب المعنون "التحدي الذي يواجهه الجنوب"^(٥) وفي القرارات التي اتخذتها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومنظمة العمل الدولية ومنظمة الصحة العالمية. ودعا المجلس الاقتصادي والاجتماعي في مقرره ٤١/١٩٩٢ كل الأطراف في الشراكة من أجل التنمية إلى إيلاء "الاعتبار الأول" للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، واستعراض سياساتها وممارساتها من أجل تسهيل استخدام التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في تصميم البرامج والمشاريع التي تدعمها تلك الأطراف وصياغتها وتنفيذها وتقييمها.

١٥ - وفي بداية الأمر، عهد بالاستعراض الحكومي الدولي الشامل للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية إلى اجتماع رفيع المستوى لجميع الدول المشاركة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وفي وقت لاحق، وبموجب قرار الجمعية العامة ٢٠٢/٣٥ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠، منح اسم جديد للاجتماع هو اللجنة الرفيعة المستوى المعنية باستعراض التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وتقوم الوحدة الخاصة المعنية بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مقام أمانة اللجنة الرفيعة المستوى، بالإضافة إلى قيامها بمسؤوليات فنية أخرى ترمي إلى تشجيع أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية وتنفيذها. وقد أكدت الجمعية العامة باستمرار أهمية التوصيات الصادرة عن اللجنة الرفيعة المستوى، وشددت مرارا على أهمية تنفيذ مقررات اللجنة كأساس لتعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية.

١٦ - وتجتمع اللجنة الرفيعة المستوى مرة كل سنتين، وهي تستعرض التقارير التي تعدها الوحدة الخاصة المعنية بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية التي تتضمن، في جملة أمور، تقديم تفصيلات عن التقدم الذي تحرزه الحكومات ومنظمات ووكالات جهاز الأمم المتحدة الإنمائي في تعزيز أهداف خطة عمل بوينس آيرس والتوجيهات الأخرى المتعلقة بالسياسات

المنبثقة عن اللجنة، والمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والجمعية العامة للأمم المتحدة.

رابعاً - سياسات التعاون التقني فيما بين البلدان النامية والتقدم المحرز منذ اعتماد خطة عمل بوينس آيرس

١٧ - أسهمت القرارات والمقررات التي اتخذتها الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي واللجنة الرفيعة المستوى المعنية باستعراض التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في اعتماد نهج أكثر انتظاماً للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية داخل جهاز الأمم المتحدة الإنمائي. وفي عام ١٩٨٠ دعت اللجنة الرفيعة المستوى، في جملة أمور، جميع حكومات البلدان النامية التي لم تنشئ مراكز تنسيق وطنية أو آليات مناسبة أخرى إلى أن تفعل ذلك، تمشياً مع التوصية ٣ من خطة عمل بوينس آيرس. واحتفالاً بالذكرى السنوية العاشرة لخطة العمل، دعت الجمعية العامة مرة ثانية في القرار ٢٢٢/٤٤، الحكومات ومنظمات ووكالات منظومة الأمم المتحدة لتنفيذ التوصيات المتضمنة في خطة العمل. وأكد المجلس الاقتصادي والاجتماعي من جديد في قراره ٤١/١٩٩٢ الحاجة إلى التطبيق الواسع النطاق للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وسعت اللجنة الرفيعة المستوى في مقررها ٤/٦ المؤرخ ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩، إلى تعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية بطلبها إلى البلدان النامية إعداد أدلة عن عرض وطلب التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، بما في ذلك في المجالات/القطاعات ذات الأولوية، واحتياجات وقدرات التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وطلب القرار أيضاً إلى البلدان النامية إنشاء مصارف بيانات تتضمن معلومات عن خبراءها الوطنيين ومؤسساتها ومنظماتها المهنية والتقنيات والتكنولوجيات المحلية، بغرض استخدام إمكانيات التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في المناطق المختلفة. كذلك، اعتمدت اللجنة الرفيعة المستوى في مقررها ٢/٨ استراتيجية وإطاراً لتعزيز وتطبيق التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في التسعينات، وافقت عليه الجمعية العامة في قرارها ١٧٢/٤٨. وأوصت هذه الاستراتيجية، في جملة أمور، بإيلاء أولوية عليا لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤١/١٩٩٢ فيما يتعلق بإعطاء "الاعتبار الأول" لتطبيق التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في تنفيذ برامج ومشاريع التعاون التقني. واعتمدت اللجنة الرفيعة المستوى في دورتها التاسعة التقرير المتعلق بالاتجاهات الجديدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية^(٤). ووافق المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والجمعية العامة على التقرير. وانطلاقاً من هذه السياسات العامة، سعى برنامج

الأمم المتحدة الإنمائي والوكالات الأخرى لمنظومة الأمم المتحدة أيضا إلى وضع إطار للمبادئ التوجيهية التنفيذية لتسهيل استخدام التعاون التقني في برامجها ومشاريعها.

١٨ - وفي ٢ نيسان/أبريل ١٩٧٩، أصدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وثيقة معنونة "تعزيز قدرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تشجيع ودعم التعاون التقني فيما بين البلدان النامية"^(١٠)، وأجزت التدابير التي ينوي البرنامج تنفيذها بغية أداء مسؤوليته الموسعة لدعم التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وبالإضافة إلى تقديم وصف تفصيلي لمهام الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، أوضحت الوثيقة التزام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتعزيز أهداف خطة العمل. وحدد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي خلال دورته البرنامجية الخامسة، (١٩٩٢-١٩٩٦) التعاون التقني فيما بين البلدان النامية كواحد من أولوياته البرنامجية الست، وخصصت موارد برنامجية خاصة لمجموعة واسعة من الأنشطة. وتضمنت الأنشطة تعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية عن طريق الممارسات وحلقات العمل ذات المواضيع المحددة التي تهدف إلى مضاهاة القدرات وتلبية الاحتياجات في البلدان النامية؛ وتشجيع التعاون التقني فيما بين البلدان النامية عن طريق الحفز وتبادل المعلومات؛ وتعزيز القدرة على تطبيق التعاون التقني فيما بين البلدان النامية؛ ودعم التعاون التقني عن طريق الدراسات والتقييمات؛ ودعم إطلاق المشاريع الناشئة عن ممارسات مضاهاة القدرات بتلبية الاحتياجات. وقامت الوحدة الخاصة لبرنامج التعاون التقني فيما بين البلدان النامية أثناء الدورة البرنامجية الخامسة بدعم أكثر من ١٣٠ برنامجا على نطاق العالم، في مجموعة واسعة من المجالات ذات الأهمية الرئيسية للبلدان النامية.

١٩ - وخصص المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي نسبة ٠,٠٥ في المائة من الموارد البرنامجية الكلية للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية للفترة البرنامجية ١٩٩٧-١٩٩٩. واتخذ الإطار التعاوني المتعلق بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية للفترة ١٩٩٧-١٩٩٩، الذي أعدته الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، كأساس لبرمجة تلك الموارد. وشمل الإطار فئتين عامتين من الأنشطة الداعمة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، ركزت الفئة الأولى منهما على دعم أهداف التنمية البشرية المستدامة، وشملت مشاريعها مجالات القضاء على الفقر والبيئة والإنتاج والعمالة والتجارة والاستثمار وإدارة الاقتصاد الكلي. وتضمنت الفئة الثانية تعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية عن طريق صوغ السياسة والتنسيق، وتعزيز القدرة على إدارة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ودعم الأنشطة الإعلامية.

٢٠ - واستجابة لطلب تقدمت به اللجنة الرفيعة المستوى في دورتها العاشرة المعقودة في عام ١٩٩٧، أعلن مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أن وسيلة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ستولى "الاعتبار الأول" في عملية البرمجة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بوصفها سياسة للبرنامج. ووفقا لذلك يتم إدماج وسيلة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ضمن جميع برامج ومشاريع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واعتبر دعم التعاون التقني فيما بين البلدان النامية إحدى المسؤوليات الرئيسية للممثلين المقيمين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٢١ - وأظهر تقييم لتنفيذ البرنامج أن البلدان النامية ومنظمات ووكالات منظومة الأمم المتحدة، بذلت جهودا من أجل زيادة تحقيق أهداف التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. غير أن هذا الاستعراض تمخض عن مجموعة من الدروس ومنها تحديدا، أن برامج التعاون التقني فيما بين البلدان النامية تكون أكثر فعالية عندما تركز على القضايا الاستراتيجية التي تكون محلا لاهتمام مشترك من جانب مجموعة كبيرة من البلدان النامية. كما أنها تكون كبيرة الفعالية عندما تركز على تطوير شبكات المعارف فيما بين بلدان الجنوب، وعندما تستخدم أيضا في بناء شراكات ذات قواعد عريضة. وأخيرا، أكد الاستعراض أن الإمكانيات الكاملة التي ينطوي عليها التعاون التقني فيما بين البلدان النامية يمكن أن تستغل إذا ما اتبع في سبيل ذلك نهج برنامجي أوسع في بعده الاستراتيجي، وطبق أسلوب للبرمجة المشتركة مع الشركاء الآخرين.

٢٢ - ويركز الإطار التعاوني الثاني المتعلق بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية (٢٠٠١-٢٠٠٣) على هدفين استراتيجيين هما، تعبئة الدعم العالمي للتعاون بين بلدان الجنوب، وتعزيز الأنشطة الحفازة الرامية إلى وضع نماذج مبتكرة للتعاون بين بلدان الجنوب لأغراض جمع الشركاء، وتعبئة الموارد وتعميم الأنشطة. وأولي التركيز ضمن هذا الإطار على دعم حوار السياسات وبناء توافقات الآراء بين بلدان الجنوب؛ وتقاسم معلومات التنمية؛ والتعاون في السياسات الاجتماعية والسياسات الإنمائية؛ والتعاون في العلم والتكنولوجيا الموجهين صوب تخفيف حدة الفقر.

٢٣ - وتشير منظمات الأمم المتحدة في تقاريرها المقدمة إلى اللجنة الرفيعة المستوى إلى أنها، بالإضافة إلى تنفيذ البرامج والمشاريع المحددة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، تشجع أيضا المبادرات الرامية إلى إدماج مفهوم التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في الأنشطة التي تنفذ في مجالات اختصاص كل منها^(١). وهي تشارك في تنمية الموارد البشرية وبناء المؤسسات عن طريق دعم الاستفادة من الخبراء ونقل التكنولوجيا، وإقامة الشبكات

بين المؤسسات ونظم المعلومات على أساس إقليمي؛ وتبادل المعلومات التقنية وأدلة المؤسسات الوطنية؛ ومضاهاة القدرات بتلبية الاحتياجات؛ ودعم الحلقات الدراسية، وحلقات العمل والجولات الدراسية التي تهدف إلى تعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية.

٢٤ - ويتجه بعض المنظمات إلى اتباع سياسات أكثر وضوحاً بشأن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. فمنظمة الصحة العالمية، على سبيل المثال، شجعت التعاون بين المؤسسات المختلفة للتدريب والبحث الطبيين في البلدان النامية في مجالي تقاسم المعرفة والقدرات التقنية. وبالإضافة إلى قيامها بإعداد دليل للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية في القطاع الصحي، شاركت في الاجتماعات التقنية لكبار خبراء الصحة من البلدان النامية وقدمت الدعم المالي لتلك الاجتماعات. وتقوم أنشطة التعاون التقني لمنظمة الصحة العالمية على مبادئ المساواة، والاستدامة والاعتماد على الذات.

٢٥ - ويمثل التعاون التقني فيما بين البلدان النامية أداة رئيسية لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة في توصيل خدماتها إلى الدول الأعضاء. ويعزز الهيكل اللامركزي للمنظمة ويسهل تنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في جميع مجالات أنشطة المنظمة عملياً. وتُعد الاستفادة من خبراء التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، والتشاور فيما بين البلدان، والتدريب والجولات الدراسية، وحلقات العمل الإقليمية ودون الإقليمية. وتقدم الدعم للمنظمات الإقليمية وتشجيع شبكات التعاون التقني ونشر المعلومات عن أفضل الممارسات الابتكارية أمثلة على الوسائل المباشرة التي تستخدمها المنظمة. وقد غير اتفاق المنظمة بشأن الاستفادة من الخبراء المعنيين بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية والتعاون التقني فيما بين البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية تغييراً جذرياً طبيعة خدمات المنظمة المقدمة إلى الدول الأعضاء. وعلى مدى السنوات قدم عدد كبير من الخبراء، في هذا السياق، مهارات وخبرات تقنية تكثر الحاجة إليها في المجالات الرئيسية في نطاق اختصاص المنظمة. ويستخدم البرنامج الخاص المعني بالأمن الغذائي، وهو مبادرة أخرى بدأتها منظمة الأغذية والزراعة، التعاون فيما بين بلدان الجنوب كعنصر ضروري في تنفيذ البرنامج. وقد دعا مؤتمر القمة العالمي للأغذية، في جملة أمور، إلى زيادة التعاون فيما بين بلدان الجنوب كتكملة للتعاون بين بلدان الشمال والجنوب من أجل تشجيع النقل المناسب للتكنولوجيا، وإجراء البحوث التعاونية وتقاسم خبرات الاستثمار وأفضل الممارسات.

٢٦ - وتعزز الدعم الذي يقدمه صندوق الأمم المتحدة للسكان للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية والتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وتم استكمالها، نتيجة لبرنامج العمل الذي

اعتمده مؤتمر السكان والتنمية في عام ١٩٩٤، وعلى مستوى المقر يقوم فريق استشاري معني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، ومعه مركز للتنسيق بالمساعدة في رصد الأنشطة ذات الصلة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية.

٢٧ - وعلى الرغم من قيود الميزانية الشديدة أبقّت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية على مركز للتنسيق لتكفل تعزيز كل من التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية والتعاون التقني فيما بين البلدان النامية كجزء لا يتجزأ من برامجها ومشاريعها. وتشدد الاستراتيجية الشاملة للمنظمة على إقامة الشبكات المؤسسية والتدريب على الصعيدين دون الإقليمي والإقليمي، والتعاون بين فرادى المؤسسات، وزيادة تدفق الموارد المالية للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وانصب تركيز منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية على أنشطة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية ذات التأثير الكبير على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي التي ترمي إلى تحقيق هدف رئيسي هو تسهيل تدفق المساعدة الاقتصادية والتقنية من بلدان نامية أكثر تقدماً إلى بلدان نامية أقل تقدماً في كل منطقة. وقدمت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، في هذا السياق مساهمة أساسية هامة في عقد مؤتمر التعاون بين بلدان الجنوب المعني بالتجارة والتمويل والاستثمار (سان خوسيه بكوستاريكا، ١٣-١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧) وتقوم بنشاط بتنفيذ بعض المشاريع في متابعة مباشرة لخطّة العمل التي اعتمدت في سان خوسيه. وتشمل الأنشطة التي يجري تشجيعها قضايا ومواضيع التنمية الرئيسية مثل التعاون في مجال الاستثمار، ونقل التكنولوجيا، والتنمية المستدامة بيئياً، وتنمية الموارد البشرية، والطاقة والتنمية الريفية، والصناعات الصغيرة الحجم والمتوسطة الحجم.

٢٨ - وأفاد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) أن إدماج التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ضمن أنشطة عمله الرئيسية يسير قدماً، ويسهل ذلك مركز التنسيق التابع له المعني بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، الذي يعمل أيضاً كوحدة رئيسية مسؤولة عن السياسة والتنسيق الشاملين للتعاون التقني بوجه عام. وبعد إعادة تنظيم الأونكتاد في عام ١٩٩٦ أصبحت المسائل المتعلقة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية تلقى اهتماماً في سائر أنحاء المنظمة على أساس شامل لكل القطاعات.

٢٩ - واتخذ الاتحاد البريدي العالمي في مؤتمره المنعقد في سول في عام ١٩٩٤، قراراً بشأن تعزيز وزيادة تنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية عن طريق الاتحاد والبلدان الأعضاء فيه. ويوزع الاتحاد البريدي العالمي على مستشاريه الإقليميين المعنيين بتقديم المساعدة التقنية الوثائق والمعلومات التي تقدم إلى اللجنة الرفيعة المستوى، بالإضافة إلى القرارات والمبادئ

التوجيهية التي اعتمدت، ويوجههم إلى زيادة وتنوع جهودهم المتعلقة بتطبيق التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في تنفيذ مشاريع تقديم المساعدة البريدية.

٣٠ - وقد دأبت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في الماضي على تشجيع التعاون فيما بين بلدان الجنوب عن طريق مجموعة متنوعة من الوسائل بما في ذلك الجولات التجارية، والبرامج التقنية لتحسين التنمية الصناعية، وتشجيع المؤسسات التجارية الصغيرة النطاق وإعداد الدراسات التي توجه صياغة للاستراتيجيات المالية. وبالإضافة إلى ذلك، أدت حلقات العمل المشتركة والأنشطة التعاونية الأخرى إلى زيادة التبادلات الثنائية بين البلدان الأفريقية وإندونيسيا، وجمهورية كوريا، والصين والهند. والأكثر أهمية عن ذلك، أن مبادرة الأمم المتحدة الخاصة على نطاق المنظومة من أجل أفريقيا أوكلت للجنة الاقتصادية لأفريقيا الدور القيادي في تشجيع الشراكات مع أفريقيا عن طريق التعاون فيما بين بلدان الجنوب دعماً لتنمية أفريقيا.

٣١ - وفي سياق اضطلاع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بهذه المسؤولية، رعت اللجنة عدداً من مبادرات التعاون التقني فيما بين البلدان النامية بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وتتضمن تلك الأنشطة تشجيع صلات القطاع الخاص على الصعيد الأقليمي، وتعزيز تقاسم الخبرة في الترتيبات النقدية والتجارية الإقليمية في البلدان النامية، ودعم وصلات المعلومات التجارية بين بلدان الجنوب.

٣٢ - وسعت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ على مدى السنوات إلى توسيع التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في سياق برامج عملها، باستخدام ميزانيتها العادية والموارد المالية الخارجة عن الميزانية. فعلى سبيل المثال، تحظى مقترحات المشاريع التي تشدد بقوة على الاستفادة من التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، وتهدف إلى تعزيز التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية بأولوية التمويل في الأموال التكميلية من المانحين والبلدان المتعاونة من أجل تمويل التكاليف الدولية لإشراك البلدان النامية في أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، لا سيما إشراك أقل البلدان نمواً وبلدان منطقة المحيط الهادئ النامية غير الساحلية والنامية الجزرية، والبلدان التي تمر بظور الانتقال إلى الاقتصاد السوقي. وتنظم اللجنة الاقتصادية لآسيا والمحيط الهادئ حلقات عمل وحلقات دراسية مع جولات دراسية لزيادة إلمام مراكز التنسيق الوطنية للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية بالفوائد التي يمكن لبلدها أن تنالها عن طريق التعاون التقني فيما بين البلدان النامية بما في ذلك موازنة احتياجاتها للتدريب بالفرص المتاحة من البلدان النامية الأخرى. وعلاوة على

ذلك، دخلت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ مؤخرا في برنامج تدريب البلد الثالث مع سنغافورة بقصد تعزيز التعاون التقني عن طريق الترتيبات الثنائية، وتبذل أيضا جهود لعقد ترتيبات مماثلة مع ماليزيا.

٣٣ - وعلى وجه العموم، يبذل جهد مستمر ومتزايد في جميع المنظمات للتحرك نحو زيادة تطبيق التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في صياغة وتنفيذ برامجها. ويركز قدر كبير من الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة إلى التعاون التقني فيما بين البلدان النامية على بناء المؤسسات وإقامة الشبكات، وتوفير الدعم الإعلامي، وتعبئة الموارد وتحسين القدرة الإدارية الشاملة. وقامت منظمات مثل منظمة الصحة العالمية ومنظمة العمل الدولية ومنظمة الأغذية والزراعة وصندوق الأمم المتحدة للسكان بنقل سلطة استخدام الأموال المتعلقة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية وإلى مكاتبها الميدانية. وذلك ضمن مساعيها الرامية إلى تعزيز هذا التعاون وتسهيله. وعلاوة على ذلك، يقوم جهاز الأمم المتحدة الإنمائي، في جملة أمور، بدور حاسم في مساعدة البلدان النامية على إنشاء مراكز التنسيق الوطنية للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية وتعزيزها والإبقاء عليها.

خامسا - القيود

٣٤ - أبرزت التقييمات التي أُجريت عبر السنين لأنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية أن إمكانات هذا التعاون لم تتحقق بالكامل، ففي عام ١٩٨٩ طلبت اللجنة الرفيعة المستوى في مقرها ٣/٦ إلى مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن ينظم اجتماعا لفريق من الخبراء الحكوميين للقيام بتحديد واضح للعراقيل التي تعترض سبيل التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، والتغيرات التي ينبغي إدخالها ليتسنى إدراج التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في جميع البرامج والمشاريع التي يمولها الجهاز الإنمائي للأمم المتحدة، وبأن يوصي، قدر الإمكان، بإجراء ما يلزم لهذا الغرض من تنقيح للقواعد والأنظمة والإجراءات الحالية من جانب هيئات الإدارة ذات الصلة لوكالات التعاون التقني في منظومة الأمم المتحدة^(١٢). واندرجت العراقيل الرئيسية التي حددها فريق الخبراء، على المستوى الحكومي وفي منظومة الأمم المتحدة على السواء، في ست فئات رئيسية هي: عدم إدراك إمكانات التعاون التقني فيما بين البلدان النامية؛ وعدم توافر معلومات عن مدى فائدة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية وإمكانية تطبيقه؛ وعدم وجود مراكز تنسيق فعالة؛ وعدم توافر سياسات وإجراءات تتعلق بالتعاون التقني؛ ونقص التمويل؛ والمواقف السلبية تجاه التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وفي الوقت نفسه، حددت وكالات منظومة الأمم المتحدة الصعوبات المختلفة التي

تواجهها في الاضطلاع بأنشطتها الترويجية والتنفيذية المتعلقة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية^(١٣).

٣٥ - ويبين التقييم الوارد في التقرير المتعلق بالاتجاهات الجديدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية أن الطبيعة المتعددة الأوجه لذلك التعاون هي في حد ذاتها منبع التحديات التي يواجهها. ولأن ذلك التعاون يشرك الكثير من العناصر الفاعلة، فإن نجاحه يتطلب زيادة الربط بين مختلف الأهداف والأنشطة، وتعزيزه بتخصيص الموارد البشرية والمادية الملائمة.

٣٦ - وتشير التقارير التي قدمتها منظمات ووكالات منظومة الأمم المتحدة إلى اللجنة الرفيعة المستوى أن معظمها سعى إلى العمل بسياسات ناظمة لتطبيق التعاون التقني بين البلدان النامية، والتعاون التقني فيما بين بلدان الجنوب، وأنها أنشأت أيضا الترتيبات المؤسسية ذات الصلة بما فيها تحديد مراكز التنسيق اللازمة لتعزيز هذا التعاون. غير أن هذه التقارير تسلم أيضا بأنه، وعلى الرغم من الفائدة التي تحققها المبادئ التوجيهية المنقحة في توجيه عملية إعداد هذه التقارير، لا يزال نطاق التدخلات التعاونية المبدولة من جانب منظومة الأمم المتحدة والتعاون فيما بين بلدان الجنوب غير مستوعب بالكامل في التقارير التي يجري إعدادها من أجل تقديمها إلى اللجنة الرفيعة المستوى، وأن مرجع ذلك هو صعوبة تحديد وتبين قيمة لبعض عناصر التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب في الميزانيات المشاريعة. ولهذا السبب، اتفقت مختلف المنظمات والوكالات على أن تجري الاستعانة بالمؤشرات الواردة في إطار النتائج الموحد كأساس لتمكين هذه المنظمات والوكالات من زيادة مستوى منهجية التقارير المعنية بمسألتي التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٣٧ - وعلاوة على ذلك، وبالرغم من إحراز بعض التقدم في تعميم التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب في صلب برامج ومشاريع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرامج ومشاريع سائر منظمات ووكالات الأمم المتحدة، إلا أن ذلك التقدم لم يبلغ أيضا حده الأمثل. غير أنه يجري تطوير بعض الطرائق المبتكرة في الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، بالتشاور مع مختلف منظمات ووكالات الأمم المتحدة للتأكد من إحراز قدر أكبر من التقدم الملموس في هذا المجال مستقبلا.

سادسا - المبادئ التوجيهية المنقحة

السياسة العامة

٣٨ - أكدت التغيرات الكبرى التي حدثت في النظام الاقتصادي الدولي منذ الثمانينات، وبشكل رئيسي عولمة الأسواق وهيكل الإنتاج، والتحرك نحو إنشاء نظام تجاري عالمي

متحرراً، استمرار صلاحية وأهمية التعاون التقني فيما بين البلدان النامية كوسيلة لمساعدة البلدان النامية على المشاركة بفعالية في النظام الاقتصادي الآخذ في الظهور.

٣٩ - وتقتضي المبادئ التوجيهية المنقحة لاستعراض سياسات وإجراءات التعاون التقني فيما بين البلدان النامية أن تقوم مؤسسات ووكالات منظومة الأمم المتحدة بما يلي:

(أ) أن تتخذ التدابير المناسبة لتحسين إدماج التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في برامجها ومشاريعها، وأن تكثف الجهود تجاه إدراج هذه الوسيلة في الاتجاه الرئيسي لأنشطتها التنفيذية من أجل التنمية، وأن تشجع المؤسسات الدولية الأخرى ذات الصلة على اتخاذ تدابير مماثلة؛

(ب) أن تقوم بصفة دورية باستعراض السياسات والممارسات من أجل تقييم مدى تسهيلها لاستخدام وسيلة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، بوصفها مسألة لها الاعتبار الأول، في رسم وصياغة وتنفيذ وتقييم البرامج والمشاريع التي تقوم بدعمها أو تنفيذها؛

(ج) أن تركز اهتمامها بشكل متزايد على المبادرات الاستراتيجية التي يرجح أن تحدث تأثيراً إيجابياً رئيسياً على عدد كبير من البلدان النامية؛

(د) أن تعطي أولوية للمساهمات المتعلقة بقضايا التنمية، وللمواضيع التي تحظى باهتمام خاص لدى عدد كبير من البلدان النامية في مجالات مثل التجارة والاستثمار، والديون، والبيئة، وتخفيف وطأة الفقر، والإنتاج والعمالة، وإدارة الاقتصاد الكلي وتنسيق سياساته، والتعليم، والصحة، ونقل التكنولوجيا، والتنمية الريفية؛

(هـ) أن تعزز زيادة التكامل التشغيلي، بين التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، عن طريق دعم البرامج التي تنطوي على إمكانات تسهيل بلوغ أهداف التنمية الاقتصادية في الأجل الطويل في المجالات ذات الأولوية، مثل تخفيف وطأة الفقر وزيادة الإنتاج وإيجاد فرص العمالة والبيئة؛

(و) أن تركز على التحديات الإنمائية العاجلة التي تواجه مجموعات من البلدان النامية؛

(ز) أن تقوم بتحديد البلدان المحورية بالنسبة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية؛

(ح) أن تقيم صلات مع المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص ضمن الجهد المبذول لتعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية؛

- (ط) أن تعزز ترتيبات التعاون الثلاثي وطرائق التمويل الأخرى دعماً لأنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية؛
- (ي) أن تدعم البلدان النامية في جهودها من أجل صياغة سياسات فعالة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية ووضع التدابير المؤسسية الضرورية من أجل الإدارة السليمة لأنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية؛
- (ك) أن تساعد أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية في الوصول إلى شبكة المعلومات من أجل التنمية وشبكات المعلومات الأخرى الإنمائية المنحى؛
- (ل) أن تعد الوثائق وتنشر المعلومات المتعلقة بالمشاريع والخبرات المتكررة فيما بين البلدان النامية؛
- (م) أن تعزز الوعي بفعالية وسيلة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية من حيث التكلفة وبمميزاتها النسبية؛
- (ن) أن تتعاون مع الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية في العملية الجارية لتعزيز إدراج التعاون التقني في الاتجاه الرئيسي لأنشطة منظومة الأمم المتحدة.
- ٤٠ - وعلاوة على ذلك، يتعين أن تستمر المبادرات التعاونية المتعلقة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب في الاهتمام بالتوجيهات المتعلقة بالسياسة التي تنبثق عن اللجنة الرفيعة المستوى لاستعراض التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، والمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، والجمعية العامة للأمم المتحدة، وأن تأخذ أيضاً بعين الاعتبار الالتزامات المعقودة في المؤتمرات العالمية السابقة مثل، مؤتمر قمة الجنوب لمجموعة السبعة والسبعين، ومؤتمر قمة الألفية، ومؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً، ومؤتمر الأمم المتحدة لتمويل التنمية وعن سواها من المحافل الحكومية الدولية ذات الصلة.

التمويل

- ٤١ - تقع المسؤولية الأولى عن تعزيز الاضطلاع بأنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية على عاتق البلدان النامية نفسها. غير أنه ينبغي لمنظمات ووكالات منظومة الأمم المتحدة أن تقدم الدعم القوي إلى البلدان النامية من خلال زيادة المخصصات القطرية والموارد البرنامجية المقدمة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومن خلال تعبئة التمويل الإضافي من المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص. وينبغي تشجيع البلدان المتقدمة النمو ووكالاتها

التمويلية المختلفة على دعم التعاون التقني فيما بين البلدان النامية من خلال الترتيبات الثلاثية. ويتعين، إضافة إلى ذلك، التماس النهج التالية:

(أ) تشجيع البلدان النامية على تخصيص أموال من ميزانيتها الوطنية للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية؛

(ب) استغلال إمكانيات تنفيذ مشاريع التعاون التقني فيما بين البلدان النامية عن طريق استخدام المخصصات القطرية المقدمة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي استغلالاً كاملاً؛

(ج) إجراء استعراض مستمر لقواعد وإجراءات مؤسسات ووكالات منظومة الأمم المتحدة القائمة وتوسيع نطاقها، حسب الاقتضاء، من أجل إيلاء الاعتبار الأول للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية في صياغة مشاريع التعاون التقني. وينبغي أن تشمل المشاريع وضع خطوط الميزانية الملائمة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية؛

(د) زيادة تعزيز التكامل بين موارد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وموارد الوكالات الأخرى؛

(هـ) بذل جهود أكبر من أجل تعبئة المزيد من الموارد المالية للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية؛

(و) أن تعمل كل منظمة جاهدة من أجل توفير ميزانية أساسية لأنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية التي تضطلع بها من ميزانيتها البرنامجية العادية. وأن تشمل الميزانية الأساسية تقديم الدعم لمراكز تنسيق التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، والأنشطة الحفازة أو التشجيعية، وبعض الأنشطة التنفيذية المحددة؛

(ز) تعبئة الصناديق الاستثمارية والموارد الثنائية، حيثما أمكن، من أجل التنمية المؤسسية وإقامة الاتصالات واتخاذ ترتيبات التوأمة فيما بين المؤسسات في البلدان النامية؛

(ح) تشجيع المساهمات في الصندوق الاستثماري للتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

البيانات والمعلومات

٤٢ - أنشأت منظمات مختلفة عددا كبيرا من نظم معلومات ومصارف بيانات التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، وأعدت قوائم وأدلة بالمؤسسات والمرافق في بلدان الجنوب وخلاصات وافية للقدرات والاحتياجات الوطنية. ويوصى في هذا السياق بما يلي:

(أ) وضع الترتيبات من أجل تحسين المعلومات المتوافرة حالياً بشأن القدرات، بما في ذلك قوائم وأدلة المؤسسات وتوسيع نطاق هذه المعلومات واستكمالها على أساس منتظم ومستمر؛

(ب) وضع الترتيبات من أجل الاستعراض والتقييم الدوريين لمدى ملاءمة وفعالية المعلومات المقدمة فيما يتعلق بالأنشطة الترويجية والتنفيذية المتعلقة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية؛

(ج) كفالة قيام مؤسسات منظومة الأمم المتحدة التي تقوم بإنشاء قواعد بيانات للمعلومات في مجال خبرتها الفنية واستكمالها تلك القواعد، بإتاحة هذه المعلومات حسب الاقتضاء للبلدان النامية من خلال شبكة المعلومات من أجل التنمية؛

(د) مساعدة أقل البلدان نمواً على الوصول إلى المعلومات الضرورية لتنميتها، بما في ذلك، على وجه الخصوص، الوصول إلى شبكة المعلومات من أجل التنمية.

التدريب

٤٣ - تتضمن الأنشطة القائمة المرتبطة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية عناصر تدريب هامة ينبغي تعزيزها بأنشطة إضافية، كالأنشطة التالية:

(أ) تنظيم حلقات دراسية داخلية للتوجيه والتوعية بشأن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية للموظفين التنفيذيين التابعين للمنظمات المختلفة؛

(ب) كفالة أن تتناول الحلقات الدراسية معلومات بشأن نهج وأساليب وتقنيات تعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، وتطبيق التعاون التقني فيما بين البلدان النامية على حالات محددة، والإجراءات التنفيذية للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية؛ وفعالية هذا التعاون من حيث التكلفة وميزته النسبية؛ وإجراءات التفاوض بشأن الاتفاقات الثنائية والمتعددة الأطراف للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية وإبرام هذه الاتفاقات وتنفيذها؛ والفرص والتحديات الناشئة عن العولمة والتحرير فيما يتعلق بإمكانات التنمية للبلدان النامية ودور التعاون التقني فيما بين هذه البلدان في هذا السياق؛

(ج) توسيع نطاق التدريب في مجال التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ليشمل موظفي المكاتب القطرية فيما يتعلق بالقضايا التي سبق ذكرها؛

(د) توسيع نطاق التدريب، كلما كان ذلك ممكناً، ليشمل مراكز التنسيق الوطنية والقطاعية والقيام بهذا التدريب على الصعيد الإقليمي أو دون الإقليمي أو القطري؛

(هـ) كفالة أن تتبادل المنظمات فيما بينها مواد التدريب، وأن تقوم بتنظيم برامج تدريبية مشتركة؛

(و) كفالة أن تساعد الوكالات في تنمية الروابط بين مؤسسات البحث والتطوير التابعة للبلدان النامية بهدف تعزيز قدراتها على توفير التدريب في المجالات التكنولوجية المتخصصة على الصعيد دون الإقليمي والأقليمي.

مراكز التنسيق

٤٤ - اعتمدت المنظمات آليات داخلية شتى من أجل تعزيز أنشطتها في مجال التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ولا سيما عن طريق إنشاء مراكز تنسيق للوكالات فيما يتعلق بهذا التعاون. ومن المهم إسناد صلاحيات واضحة لمراكز التنسيق وتوحيد مهامها الرئيسية، كلما كان ذلك ممكناً. ومن المهم أيضاً أن يتاح لهذه المراكز سبل الوصول إلى كبار صانعي القرار في المنظمات المختلفة.

٤٥ - وكقاعدة عامة ينبغي لمركز التنسيق أن يقوم بما يلي:

(أ) المساعدة في وضع سياسات التعاون التقني فيما بين البلدان النامية واستراتيجيات هذا التعاون وبرامجه؛

(ب) تنسيق تعزيز أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ورصد هذه الأنشطة وتقديم تقارير بشأنها؛

(ج) تقديم المشورة والمعلومات بشأن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية إلى الوحدات التقنية والمكاتب القطرية؛

(د) رصد إدارة واستخدام الموارد المخصصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، والمساعدة في تعبئة أموال إضافية لهذا الغرض؛

(هـ) تحديد نهج ابتكارية للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية وتصميم هذه النهج ونشرها للأغراض الترويجية والتنفيذية؛

(و) تنظيم التدريب في مجال التعاون التقني فيما بين البلدان النامية؛

(ز) تحليل أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ورصدها وإعداد تقارير

مرحلية بشأنها؛

(ح) إقامة اتصال مع المؤسسات والوكالات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة ومع منظمات أخرى بشأن مسائل التعاون التقني فيما بين البلدان النامية والقيام، عند الاقتضاء، بمهام التمثيل في الاجتماعات المشتركة بين الوكالات والاجتماعات الحكومية الدولية المعنية بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية.

الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية

٤٦ - ينبغي للوحدة الخاصة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن تقوم بما يلي:

(أ) تعزيز التنسيق والمشورة الدوريين بين مراكز تنسيق التعاون التقني فيما بين البلدان النامية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة ووكالات منظومة الأمم المتحدة؛

(ب) تنظيم اجتماعات سنوية لمراكز تنسيق التعاون التقني فيما بين البلدان النامية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة ووكالات منظومة الأمم المتحدة؛

(ج) تعزيز العمل المنسق بين مراكز تنسيق التعاون التقني فيما بين البلدان النامية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة ومراكز التنسيق الوطنية والقطاعية؛

(د) القيام بدور استباقي داخل منظومة الأمم المتحدة من أجل توسيع نطاق تنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية والتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

الربط الشبكي

٤٧ - تحققت درجة هامة من الربط الشبكي بين المؤسسات في البلدان النامية سواء بمبادرة من البلدان نفسها، أو نتيجة للجهود الترويجية التي تبذلها منظمات جهاز الأمم المتحدة الإنمائي. ويتيح هذا الترتيب الفرص لتطبيق النهج الابتكارية للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، وبخاصة في مجال تنفيذ برامج ومشاريع التنمية الطويلة الأجل. وينبغي اتخاذ التدابير الملائمة لكفالة الاستفادة التامة لشبكات التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. ومن أجل الاستفادة إلى أقصى حد من الربط الشبكي، ينبغي لمنظمات الأمم المتحدة أن تقوم بما يلي:

(أ) توثيق الممارسات القابلة للتكرار ونشرها؛

(ب) تكثيف جهود تلك المنظمات من أجل إيجاد الخبراء في بلدان الجنوب وتوظيفهم للعمل بالبلدان النامية الأخرى.

الإجراءات

٤٨ - تحتاج جميع منظمات جهاز الأمم المتحدة الإنمائي إلى وضع السياسات واتخاذ الإجراءات من أجل جعل التعاون التقني فيما بين البلدان النامية جزءاً لا يتجزأ من برامجها

ومشاريعها، بأن تكفل إعطاء البلدان والمنظمات الأعضاء في جهاز الأمم المتحدة الإنمائي، الاعتبار الأول للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية حسبما طلب قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤١/١٩٩٢؛ وتعزيز الربط الشبكي والتوأمة بين مؤسسات البلدان النامية؛ ودعم دور المكاتب القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكاتب وكالات الأمم المتحدة والحكومات في مجال اعتماد التعاون التقني فيما بين البلدان النامية والاستفادة من هذا التعاون في جميع البرامج والمشاريع القطرية.

٤٩ - وسيكون من المفيد لكل منظمة تابعة للأمم المتحدة وضع معايير ومبادئ توجيهية واضحة لاستعمال أموال الميزانية البرنامجية العادية في دعم أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وينبغي لهذه المعايير والمبادئ التوجيهية أن تبين نوع البرامج التي يجري تمويلها وأشكال الاقتراحات وترتيبات التجهيز، وإجراءات الموافقة، وأن ترد هذه العناصر في التعليمات الجديدة التي ينبغي لكل منظمة أن تصدرها من أجل إنفاذ المبادئ التوجيهية المنقحة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية.

تقديم التقارير

٥٠ - دعت الجمعية العامة في القرار ١١٩/٥٠، مؤسسات ووكالات منظومة الأمم المتحدة واللجان الإقليمية إلى تقديم بيانات ومؤشرات تحليلية وكمية بشأن جميع أوجه التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بما في ذلك التوصيات الداعية إلى تعزيز هذا التعاون. وتعد هذه البيانات، من بين أشياء أخرى، أساسية لقيام الأمين العام بإعداد التقرير الذي يقدم كل سنتين عن التعاون فيما بين بلدان الجنوب، كما ينص عليه ذلك القرار.

٥١ - وينبغي لمنظمات الأمم المتحدة أن تضمن التقارير التي تقدمها إلى اللجنة الرفيعة المستوى ما يلي:

(أ) سرد وصفي لأنشطتها، يبين المبادرات الترويجية والتنفيذية التي تدعمها في مجال التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، وتقييم موضوعي لأثر هذه الأنشطة على تلك البلدان؛

(ب) بيانات كمية تعكس برامجها ومشاريعها للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، بما في ذلك المدخلات المالية، وعدد المستفيدين، والخبراء/الخبراء الاستشاريون و/أو المشتريات من البلدان النامية.

٥٢ - وسوف تستخدم المؤشرات الواردة في إطار النتائج الموحد، المرفق بهذه الوثيقة، كدليل يهتدي به في إعداد التقارير ذات الصلة.

إطار النتائج الموحد للأمم المتحدة للتعاون التقني والاقتصادي فيما بين البلدان النامية – مؤشرات إرشادية

تتحمل البلدان النامية المسؤولية الرئيسية عن إدارة وتمويل التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. ومع ذلك، تدعو خطة عمل بوينس آيرس جميع منظمات جهاز الأمم المتحدة الإنمائي إلى التعبئة التامة "من أجل المساهمة في تنفيذ هذه الخطة على أساس متواصل ومكثف"^(١٤). وقد ذكر الأمين العام أيضا أنه "من الضروري أن يتم بشكل متزايد توجيه عمل الأمم المتحدة عموما، وأنشطتها التنفيذية خصوصا، نحو تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب"^(١٥).

وفي الدورة الحادية عشرة للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، اتجهت اللجنة مرة أخرى إلى "حث جميع منظمات ووكالات جهاز الأمم المتحدة الإنمائي على مضاعفة جهودها من أجل ضمان تعميم طرائق التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية في صلب برامجها وأنشطتها العادية، واضعة بعين الاعتبار التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن هذا الموضوع"^(١٦)، وهي التوصيات التي أيدتها الجمعية العامة في قرارها ١٩٢/٥٣ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨. وفي هذا السياق، طلبت من الوحدة الخاصة أن تقوم، بالتشاور مع منظمات الأمم المتحدة ووكالاتها، بوضع مؤشرات موحدة من أجل قياس ما يحرز من تقدم وما يتحقق من نتائج في تنفيذ هذه التوصيات على أساس شامل لنطاق المنظومة"^(١٧).

وعلى ذلك، توجد حاجة إلى وضع إطار مؤشرات موحد للأمم المتحدة من أجل قياس التقدم والنتائج المحرزة فيما يتعلق بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، وتقديم التقارير عنها، حتى يكون بمسئطاع جميع منظمات جهاز الأمم المتحدة الإنمائي، بما فيها اللجان الإقليمية الالتقاء على فهم موحد للقضايا، ولنطاق الإبلاغ.

وفيما يلي مجموعة من المؤشرات الإرشادية من أجل استخدامها في المستقبل في تقديم التقارير المتعلقة بما يحرزه جهاز الأمم المتحدة الإنمائي من تقدم وما يحقق من نتائج. غير أنه يتعين وضع مؤشرات على جانب أكبر من التفصيل، بالتشاور مع جميع الأطراف المعنية وبعد الحصول على ما تبديه من تعليقات.

١ - المؤشرات المعيارية

- ١-١ تَبني التعاون التقني فيما بين البلدان النامية باعتباره سياسة وأولوية مؤسسية للمنظمة التابعة للأمم المتحدة، على نحو ما ينعكس في أدلتها المتعلقة بالبرمجة والعمليات.
- ٢-١ القدر الذي يتم به إدماج طرائق التعاون التقني فيما بين البلدان النامية والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية كاستراتيجية أو كعنصر متميز في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وفي البرامج القطرية والإقليمية والعالمية.
- ٣-١ الوحدات المحددة، أو الأفراد المحددون، المعينون كمراكز تنسيق.
- ٤-١ الدعوة والترويج المضطلع بهما لصالح التعاون التقني فيما بين البلدان النامية والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية.
- ٥-١ الإدراج المنهجي لتمويل التعاون التقني فيما بين البلدان النامية والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية في إطار الميزانيات العادية/البرنامجية (الموارد الفعلية أو التقديرية المخصصة لأغراض التعاون التقني فيما بين البلدان النامية والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية).

٢ - مؤشرات النتائج التنفيذية

- ١-٢ مقدار الدعم المقدم في إطار ترتيبات التعاون التقني فيما بين البلدان النامية والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، إلى البلدان النامية في أنشطتها المتعلقة بمتابعة المؤتمرات العالمية الرئيسية (إذا انطبق) والنتائج المترتبة على هذا الدعم.
- ٢-٢ المحافل/المناسبات التي سُهّل عقدها من أجل تعزيز حوار السياسة بين بلدان الجنوب، ومن أجل زيادة التبادل الفكري، وتعزيز التجارة/الاستثمار، ومضاهاة القدرات بالاحتياجات، وعقد الأسواق لمؤسسات قطاع الأعمال، وما إلى ذلك (يرجى تحديد الموضوعات، والقطاعات والبلدان والكيانات المشاركة، والقيام إلى الحد الأقصى الممكن، ببيان النتائج المترتبة عليها).
- ٣-٢ أنواع وأعداد الشبكات بين بلدان الجنوب (بما في ذلك شبكات المعلومات) أو مراكز التفوق التي جرى تعزيزها، والنتائج المترتبة على ذلك (يرجى تحديد القطاعات والبلدان والمؤسسات المشاركة).
- ٤-٢ الخطط الرئيسية على الصعيد الإقليمي ودون الإقليمي والأقليمي للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية التي جرى دعمها، والنتائج المترتبة عليها.

- ٥-٢ أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية والتعاون الاقتصادية فيما بين البلدان النامية التي يشترك فيها القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية.
- ٦-٢ التبادل/النقل الملموس بين بلدان الجنوب للتكنولوجيات والخبرات والمهارات، الناجم عن التدخل المباشر للوكالة المعنية (أنواعه وقطاعاته، وأعداد الخبراء.. وما إلى ذلك).

٣ - النهج الابتكارية للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية

- ١-٣ تطوير نهج ابتكارية تسفر عن زيادة كبيرة في توسيع نطاق التعاون فيما بين بلدان الجنوب (ولا سيما من جهة تعاون بلدان الجنوب في مجالات التجارة، والاستثمار، والمالية، والصناعة، وتطوير المؤسسات، والزراعة والأمن الغذائي، والبيئة والطاقة، والصحة والسكان، والإعلام والاتصال).
- ٢-٣ الممارسات الناجحة التي جرى تحديدها وتجميعها ونشرها، والتي يمكن إعادة تطبيقها (يرجى إلى أقصى قدر ممكن تحديد الممارسات المعاد تطبيقها).
- ٣-٣ النهج الابتكارية التي يؤخذ بها لتعبئة الموارد لأغراض التعاون التقني فيما بين البلدان النامية والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية (بما في ذلك النهج النابعة من حكومات البلدان النامية، ومن المانحين في إطار الترتيبات الثلاثية الأطراف، والموارد الأخرى).
- ٤-٣ النهج الابتكارية الرامية إلى توسيع نطاق الشراكات من أجل التعاون التقني فيما بين البلدان النامية والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، ولا سيما مع القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية.

الحواشي

- (١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثانية والخمسون، الملحق رقم ٣٩ (A/52/39)، المرفق الأول.
- (٢) المرجع نفسه، الدورة السادسة والأربعون، الملحق رقم ٣٩ (A/46/39)، المقرر ١/٧.
- (٣) المرجع نفسه، الدورة الثامنة والأربعون، الملحق رقم ٣٩ (A/48/39).
- (٤) TCDC/9/3.
- (٥) القرار ٩٦/٤٩.
- (٦) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، بوينس آيرس، ٣٠ آب/أغسطس - ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨ (منشورات الأمم المتحدة، رقم البيع A..78.II.A.11)، الفصل الأول.

- (٧) القرار ٣٣/١٣٤.
- (٨) A/40/656.
- (٩) مطبعة جامعة أوكسفورد، لندن، ١٩٩٠.
- (١٠) DP/393.
- (١١) الأمثلة المقدمة ليست حصرية. وهي تصور فقط نطاق الأنشطة في جهاز الأمم المتحدة الإنمائي.
- (١٢) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الرابعة والأربعون، الملحق رقم ٣٩ (A/44/39)، الفقرة ١٥.
- (١٣) DP/1990/77.
- (١٤) خطة عمل بونينس آيرس، التوصية ٣٢، الفقرة ٥٦، ١٩٧٨.
- (١٥) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، التعاون فيما بين بلدان الجنوب، ١٩٩٨، ص. ٧٤.
- (١٦) A/53/266/Add.4.
- (١٧) اللجنة الرفيعة المستوى، المقرر ١١/باء، الفقرة ١٣.